



إلغاء كبح الديون: التقدم الإجمالي تحت التضامن العالمي!

بيان همبورغ ضد التقشف

السنة ٢٠٢٠. في الواقع كبح الديون هو فرملة التطور في كل العالم. ولذلك يجب أن تلغيه الدولة!

نحن صانعو الثروة

قد تكون قدرة العمل الإنساني الإنتاجية قوية جدا بقدر ما يكفي الإنتاج العالمي السنوي ليغذي ١٢,٥ مليارات أشخاص. ولكن يمتلك الأشخاص الأغنياء الذين يبلغون ١% من البشرية أكثر من بقية الناس يعني ٩٩%. في الوقت الحاضر تمتلك ١١٠٠ عائلة ثلث الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية ألمانيا

إن تغيير المسار السياسي ضروري. ومن اللازم أن يتم الاستثمار والنفقات القوية من الدولة للوظائف العامة، مثلا: في المجال الاجتماعي، والتعليم، والعلوم، والثقافة، والبنية التحتية. وفرضهم ممكن فوراً فقط عن طريق الإستخدام الزائد من إيرادات الضرائب الموجودة بشكل ملائم وجمع مطلب الضرائب من الأغنياء ومن اللازم أن يتخلى عن الممارسات السياسية مثل «كبح الديون» لأنه تحريم الاستقراض الدولي ورفض قوي عن فرصة التشكيل الاجتماعي ينفذ مفعوله على مستوى الاتحاد الدولي منذ ٢٠١٦ وفي الولايات ابتداء من

الاتحادية (= ١,٠٧ تريليون يورو): القسم الأفقر من الشعب لا يمتلك أكثر من ١٪ من الثروة. يمكن أن تزدهر الحياة الاجتماعية والثقافة والعمل المعقول في كل أنحاء العالم. ولكن الثروة المادية والمعنوية التي حُققَت من خلال عمل الأغلبية والتزامها الاجتماعي والثقافي اليومي، لم تعد تُقدَّم للرفاهية وللزدهار في كل المجتمع. هي تفسد بسبب الأرباح الفاحشة والقوة الاجتماعية بيد الأقلية. السبب الأساسي لذلك هو السياسة التي تنظم إعادة التوزيع من الثروة الاجتماعية من الأسفل إلى الأعلى بدرجة يومية. تحرم هذه العملية الساخرة الناس في كل العالم من فرص العيش وفرص التطور. وكانت ولم تزل تكون غاية السياسة كبح الدين للمحافظة هذه العلاقة. ولذلك يجب أن تلغيه الحكومة: «كرامة الإنسان مقدسة، احترامها وحمايتها هي فرض على جميع سلطات الدولة» (أول مادة من القانون الألماني). يحتاج التحسن إلى حركة إجتماعية!

القضاء على «نهاية التاريخ»: عالم أفضل ما يمكن أن يكون!

الظروف الحياتية الإنسانية هو الأمر المشترك بيننا! الحياة الجديرة لكل شخص يجب أن تكون خالية من الحرب والفقير والجوع ومن اللازم التعليم المجاني ومشاركة اجتماعية لكل الناس والعمل المعقول في ظل الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية والإمداد الطبي الذي لا يجعل الإنسان تابعا لأغراض الربح، وأن يكون المحل السكني رخيص وأن يكون مريح لكل شخص وأن تتوفر المسارح والمتاحف العامة كالمواقع الثقافية الحيوية والعلوم المستقلة للمصلحة العامة والإدارات المهتمة بالناس والمصالح الاجتماعية والتنقل المستدام والإمداد بالطاقة وبالمياه - كل هذه الأشياء من الممكن أن تتوفر في كل العالم. وهذا ليس على شكل صدقة، بل ضرورة لكل البشرية.

لمذا التقشف؟ - تحديد بالنظام

في السنة ٢٠٠٨ عندما «أنقذت» البنوك الدولية على مستوى عالي من الأزمة المالية العالمية عن طريق أموال دولية، شاهد كل العالم أن هناك أموال كافية! تظاهرت سياسة خفض الأجور

وخصخصة الملكية العامة وتحرر القيود من الاقتصاد (المالي) وتخفيف الضرائب للشركات الكبرى وزيادة المنافسة في سوق العمل مثل ما تكون دائما:

نُهب الأغلبية لحساب ارتفاع الأرباح ونجاح البنوك. أضع الناس الثقة بالتنظيم الذاتي من الأسواق وبالقطاع الخاص الذي ينبغي عليه أن يزيد صالح كل المجتمع وبالمعنى الأعلى من التوفير في التكاليف وهكذا تضاءلت كل الأسس المبررة فجأة. منذ ذلك الوقت بدأ يدافع مزيد من الناس عن تحول التطور بالتضامن والحياة الإنسانية من جانب ثقافي واجتماعي لكل شخص. لكن على الرغم من هذا التطور الإيجابي ما يزال الحكام يحاولون أن ينجموا من خرافة «نهاية التاريخ»: أعلن الحجر النظامي على الشعب وسياسة الزهد (تقشف) مثل قانون الدستور- هنا في بلدنا: «كبح الديون». يعتمد منه من ناحية إيدولوجية على نظام أكاذيب الذي عنده مهمة الطعن من كل المتطلبات الاجتماعية التي تتجاوز الحاضر لأنها مضره بالصالح العام كما هو مزعوم.

يبد أن خلق الحياة الاجتماعية الديناميكي حاجة مستعجلة وممكنة. تكريما للحقيقة!

كل شخص يحتاج إلى تطور الرفاه الاجتماعي

نحن نبيّن:

١. ديون الدولة ليست المشكلة. منذ قديم الأزل يعني تطور الصالح العام في نفس الوقت زيادة المستوى الإنتاجي. تكسب الأدوات الضرورية لدفع المبلغ مضاعف. فضلا عن ذلك تكون الدولة ذات السيادة في مجال الإقتصاد والمال وسياسة النقود وعندها إمكانية ارتفاع الضرائب وأيضاً عند الحاجة (وقوة الإنتاج الزائدة) إمكانية رفع كمية النقد يعني التمويل الذاتي.

٢. الدين العام ليس مشكلة إلا إذا يُقبل من سلطة البنوك التي تستطيع أن تبتز الدولة في حال عبء القروض العالية. ومع ذلك: يمكن أن تعيد السيادة السياسية من الدولة على العمليات المصرفية. كان تحرر القيود من الإقتصاد المالي قرار سياسي خاطئ قابل للتغيير. والبنوك ملتزمة بالقانون الأساسي والمصلحة العامة على حد سواء. ليست عندها الحق القانوني

إعادة الديمقراطية وهي بحاجة إلى الناس النقديين والمستنيرين
والمبدعين ذوي المتطلبات العالية الذين يفكرون ضمينا
وينخرطون في المجتمع تعاونياً ومسؤولياً. دعونا نمسك التاريخ
بأيدينا!

تحتاج التحسينات إلى المبتدئين!

لذلك نبين نحن الهامبورغيون والهامبورغيات من كل أنحاء
العالم: عالم أفضل ما يمكن أن يكون! ندافع عن المستقبل
المفرح لكل شخص عن طريق الوعي من المعنى الدولي من
مدينتنا وتاريخها وعملنا والتزامنا وكفاحنا الذي يسهم في
الازدهار الاجتماعي. من خلال معرفتنا أن هناك الناس في كل
العالم متشابهين في الالتزام ويكون مرتبطين في التضامن مع
بعضهم البعض، نطالب من مجلس مدينة هامبورغ ما يلي:

- باستخدام الإيرادات الضريبية المزبدة في الاستثمار العام
للمصلحة العامة، بجمع الضرائب من الأغنياء بإصرار، بزيادة
ضريبة رأس المال والتعاون لتحقيق هذه الإجراءات والأهداف
مع الحلفاء مثلاً التعاون مع نقابات العمال كما يمكن التفاهم
مع ممثلون وممثلات الحكومة على حد يتجاوز الحدود
المحلية والدولية

- بإلغاء كافة التنظيمات بالنسبة لكبح الديون ووقفها من
دستور ولاية هامبورغ
- بإلغاء التحديد الشرعي من النفقات العامة على النسبة
٨٨,٠٪ سنويا لكي يستطيع المجلس أن يزيد النفقات العامة
للسؤون الاجتماعية وللصحة والتعليم وللعلوم وللثقافة
وللبنية التحتية حسب الحاجة
- بتعزيز المبادرة على صعيد ألمانيا لاستعادة الدستور بدون
كبح الديون

ونطالب من أصدقائنا في كل العالم وفي أوروبا وفي الولايات
والبلديات الأخرى أن يتبعوا هذه الطريقة مثلنا! أكافحوا معنا
في سبيل إلغاء كبح الديون من الدستور ومن كل المعاهدات
الأوروبية. دعونا ننهي التقشف لحياة أحسن في السلام
والكرامة والنمو الجيد، فوراً!

في الحصول على الأرباح. إذ عرّضت البنوك الدولة أو المصلحة
العامة للخطر فيمكن أن تُصادرها (المادة الخامسة عشرة من
القانون الألماني).

٣. الدّين العام العالي الحالي ليس عاليا بسبب الدولة
الاجتماعية المرهقة بل قبل كل شيء بسبب إنقاذ البنوك
وتخفيف الضرائب الهائل لأصحاب رأس المال في العشرين سنة
الماضية وأيضا بسبب دولة اجتماعية محدودة.
إذ أدخلت الدولة الأجور الأعلى والاستثمارات في التعليم
والثقافة والبنية التحتية الاجتماعية العامة والبرامج
الاجتماعية مثل التأمين الأساسي للمعيشة خالي من التآديب
(بدلا عن هارتس ٤) ومعاش التقاعد الأدنى الجدير فسيأدي
هذا إلى الإبداعات التي تزيد الإنتاجية والنمو المباشر والقوة
الشرائية الداخلية الأكثر وهكذا إيرادات الضرائب الدولية
المتزايدة بشكل أسي في نفس الوقت - فضلا عن ذلك انفرج
العلاقات الدولية الهائل. فهذه التغيرات ليست معقولة
من جانب إنساني فحسب وتعتبر كمسؤولية الدولة (المادة
العشرون من القانون الألماني)، بل أيضا من جانب الإقتصاد
الوطني.

٤. عند الشعب المستنير الوعي الأحسن بالنسبة للأشياء
المفيدة له - ليست بينها حكومة «التكنوقراط» التي لا
تستطيع أن تفرق بين الأرباح والمصلحة العامة وتدمر الأسس
من التطور الاجتماعي بطريق سياسة التقشف.

خلق المتطلبات الأعلى أساسية للديمقراطية

أساس المجتمع الديمقراطي هو السيادة التي تمكن أن يحدد
التطور الاجتماعي جماعيا. بطريقة كبح الدين يُحرم الجمهور
من هذه الحقوق الأساسية - ليس فقط في اليونان. طالما
حرمت المؤسسات الديمقراطية من سيادة القرارات في الأمور
التي تخص استخدام الوسائل العامة تساعد هذا على «الاستياء
من السياسة» والعقيدة الاستبدادية والإيديولوجيا المتطرفة
المنافسة. لا توجد أية علاقة بين هذه السياسة وتحقيق حقوق
الإنسان والحقوق الأساسية والدستور. إلغاء كبح الديون هو

المؤيدون والمؤيدات:

AStA der Uni Hamburg, AStA der HAW Hamburg, AStA der Hochschule für Bildende Künste, AG Wirtschaft, Haushalt und Finanzen der LINKEN Hamburg, AK Plurale Ökonomie Hamburg, Betriebsrat Jugendhilfe e.V., Bund demokratischer Wissenschaftlerinnen und Wissenschaftler (BdWi), Bundesverband Campusgrün, Bundesverband DIE LINKE. SDS, DIDF Jugend Hamburg, DIE LINKE Lüneburg, Fachschaftsrätekonferenz (FSRK) Uni Hamburg, Fachschaftsrat Soziale Arbeit der HAW, Forum Demokratische Linke 21 Regionalgruppe Hamburg/Schleswig-Holstein, GEW Hamburg, Grüne Jugend Hamburg, International Physicians for the Prevention of Nuclear War (IPPNW) Hamburg, linksjugend solid Hamburg, Studierendenparlament Uni Hamburg.

التضامن على المستوى الدولي
نهاية التقشف



www.Schluss-mit-Austeritaet.de